الأنباء
السبت 29 سبتمبر 2012

المعدل لايزال تحت السيطرة

«بيتك للأبحاث»: التضخم في الكويت يتراجع إلى 2,8٪ خلال أغسطس

ذكر التقرير الشهري لشركة بيتك للأبحاث المحدودة، التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك»، حول معدل التضخم في الكويت، أن معدل التضخم عاد للتراجع في شهر أغسطس الماضي ليصل إلى 2,8٪، نتيجة الانخفاض في أسعار الأغذية العالمية، مشيرا إلى أن معدل التضخم لايزال تحت السيطرة ولا يشكل خطورة.

أشار مؤشر أسعار المستهلك في الكويت إلى أن معدل التضخم انخفض ليصل إلى 2,8٪ على أساس سنوي في أغسطس 2012، في حين كان بنسبة 3,1٪ على أساس سنوي في يوليو 2012، وذلك نظرا لانخفاض أسعار المواد الغذائية (ثاني أكبر مساهم في سلة أسعار المستهلك الكويتية بنسبة 18,3٪) بصورة معتدلة لتصل إلى 5,7٪ على أساس سنوي في أغسطس 2012 من 6,6٪ على أساس سنوي في يوليو 2012.

وبالنسبة للأساس الشهري، انخفض التضخم الكلي ليصل إلى 0,1 في أغسطس 2012 من 0,5٪ في يوليو 2012.

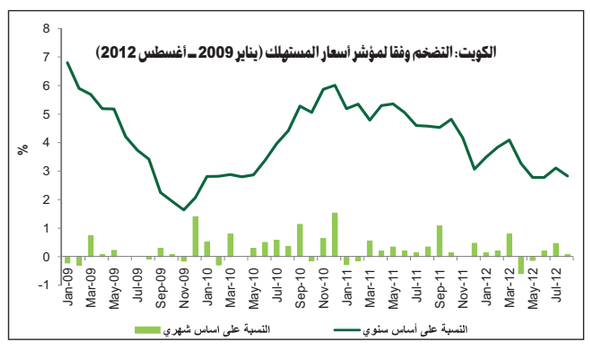

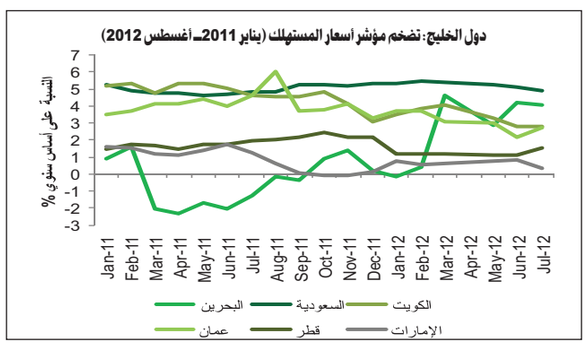

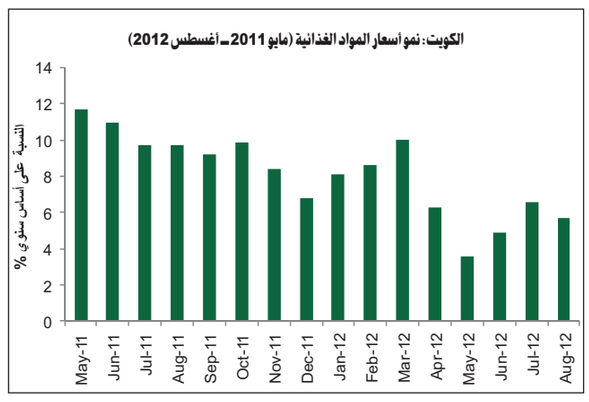

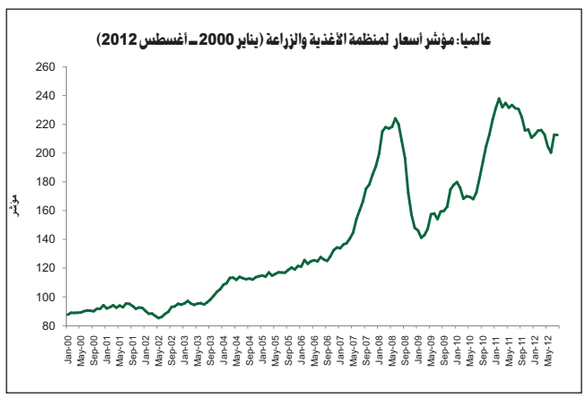

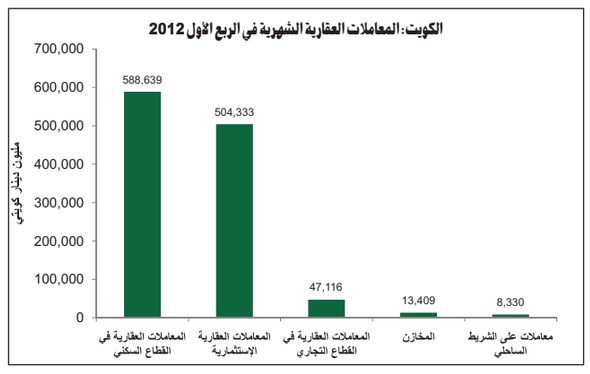

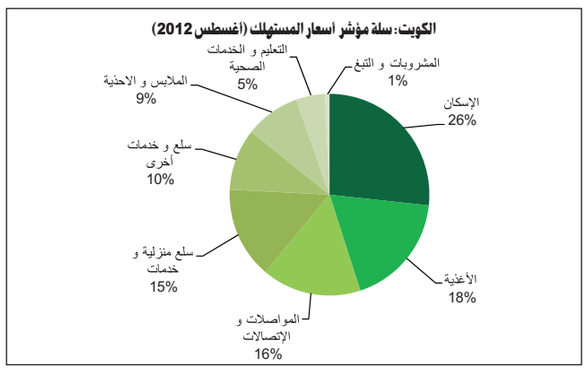

ملخص التضخم (مارس 2012 ـ أغسطس 2012)

النسبة على أساس سنوي ٪	أغسطس 2012	يوليو 2012	يونيو 2012	مايو 2012	ابريل 2012	مارس 2012	نسبة المساهمة (٪)
اجمالي مؤشر أسعار المستهلك	2,8	3,1	2,8	2,8	3,3	4,1	100,0
الأغذية	5,7	6,6	4,9	3,6	6,3	10,0	18,3
المشروبات والتبغ	6,4	7,7	8,0	7,7	6,4	7,3	0,7
الملابس والأحذية	3,8	4,1	4,4	4,8	4,4	4,6	8,9
الاسكان	1,6	1,6	1,6	1,6	1,6	1,6	26,7
السلع المنزلية والخدمات	1,3	1,3	1,4	1,9	2,2	2,3	14,7
المواصلات والاتصالات	1,6	1,9	2,0	2,9	2,8	2,6	16,1
التعليم والخدمات الصحية	2,5	2,7	2,9	2,8	2,9	2,8	4,7
سلع وخدمات أخرى	2,7	2,5	2,2	2,9	2,3	3,1	9,9

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء، بلومبرغ، بيتك للأبحاث

التضخم قد يرتفع إلى 4,5٪ على أساس سنوي في 2013 نتيجة زيادة الرواتب

فضلا عن تحسن الأمطار الموسمية في الهند.

ومن ناحية أخرى، فان الأسعار في قطاع الإسكان (المساهم الأكبر في سلة مؤشر أسعار المستهلكين في الكويت) ظلت دون تغيير عند نسبة 1,6٪ على أساس سنوي في أغسطس 2012 (يوليو 2012: 1,6٪ على أساس سنوي).

وبالرغم من ذلك، تشير مصادرنا إلى أن الاستثمارات في سوق العقارات المحلية كسرت حاجز المليار دينار كويتي بعد أن شهد الربعين الماضيين انخفاضا في حجم التعاملات في هذا القطاع، مما يشير إلى مرونة القطاع.

وإننا نرى أن تركيز المستثمرين يتحول نحو العقارات الاستثمارية، نظرا للانخفاض الطفيف في حجم المعاملات العقارية من 57٪ في الربع الأخير من 2011 إلى 43٪ في الربع الأول من 2012.

كما نرى أن التحول نحو العقارات الاستثمارية يرجع بصورة كبيرة إلى نقص المعروض في القطاع السكني.

وبصورة عامة، فإن استمرار قوة الطلب على العقارات السكنية والاستثمارية يدعم المعاملات العقارية إلا أنها تتأثر إلى حد ما بالتباطؤ في قطاع العقارات التجارية.

وأدى التشديد الرقابي بالإضافة إلى خطط الإنفاق الحكومي إلى تدعيم الثقة وتحسين التوقعات والتطلعات في سوق العقارات.

ومن المتوقع أن تعمل خطة التنمية الكويتية، والبالغة 37 مليار دينار، على تحفيز النمو في قطاع الإسكان، في الوقت الذي تعتزم فيه الهيئة العامة للاستثمار في الكويت استثمار مليار دينار في قطاع العقارات الاستثمارية والتجارية.

وبالتالي، فإننا نرى أن سوق العقارات في الكويت وخاصة فيما يتعلق بالعقارات السكنية سيستمر في الصعود للفترة المتبقية من عام 2012.

نظرا لانخفاض مؤشر أسعار المستهلك خلال الأشهر الأخيرة على خلفية انخفاض أسعار الأغذية المستوردة، فإننا نرى أن مخاطر التضخم ضئيلة نسبيا.

ومن المتوقع أن يظل معدل التضخم في الكويت منخفضا في مدى يتراوح بين 2٪ إلى 4٪ على أساس سنوي في النصف الثاني من 2012 (منذ بداية السنة حتى الآن 3,3٪ على أساس سنوي)، ونتوقع أن يكون متوسط 2012 بنسبة 4٪ على أساس سنوي (2011: 4,7٪ على أساس سنوي)، حيث إن التدابير التي تتخذها الحكومة لضبط أسعار المواد الغذائية والوقود من خلال تقديم الدعم سيكبح ارتفاع معدل التضخم في المستقبل.

وبالرغم من ذلك، فإننا نعتقد أن التضخم الكلي قد يرتفع ليصل إلى 4,5٪ على أساس سنوي في عام 2013 حيث بدأت أسعار السلع في الارتفاع فضلا عن زيادة نمو الاستهلاك الخاص.

ونتوقع أن يكون التأثير الصافي لزيادة الرواتب إيجابيا على زيادة الاستهلاك وهو أمر يبشر بالخير بالنسبة لتجار التجزئة ولقطاع السلع الاستهلاكية بشكل عام.

انخفاض أسعار الغذاء عالمياً

كما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، يتأثر معدل التضخم الكلي في الكويت بصورة أساسية بتقلبات الأسعار العالمية للغذاء.

وظلت معدلات التضخم في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي ضمن إطار يمكن السيطرة عليه، حيث تسود الأسعار حالة من الاستقرار، يساعدها في ذلك الدعم المقدم من قبل معظم الاقتصادات بالإضافة إلى قوة الدولار الذي تربط به جميع دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء الكويت) عملاتها. وتستورد الكويت معظم موادها الغذائية (90٪ تقريبا) لغرض الاستهلاك المحلي مما يجعل البلاد عرضة لتقلبات الأسعار العالمية للغذاء وتتأثر به ارتفاعا وانخفاضا.

ويأتي الانخفاض الأخير في أسعار المواد الغذائية في الكويت كنتيجة للانخفاض العالمي في أسعار الغذاء.

وانخفض مؤشر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، الذي يقيس التغير الشهري في الأسعار الدولية لسلة السلع الغذائية، ليسجل قراءة 212,6 نقطة في أغسطس 2012 من 212,8 نقطة في يوليو 2012.

وعلى الرغم من أن المؤشر لايزال مرتفعا، إلا أنه أقل بمقدار 25 نقطة عن ذروته (238 نقطة) التي سجلها في فبراير 2011 وبـ 18 نقطة عن القراءة التي سجلها في أغسطس 2011.

وتسبب التدهور في توقعات محصول الذرة من الولايات المتحدة والقمح من الاتحاد الروسي إلى ارتفاع العروض التصديرية، ولكن الأسعار انخفضت في أواخر الشهر بعد هطول أمطار غزيرة في المناطق الأكثر تضررا من الجفاف في الولايات المتحدة وإعلان الاتحاد الروسي أنه لن يفرض قيودا على الصادرات.

وفي نفس الوقت، يعكس الانخفاض الكبير في أسعار السكر في شهر أغسطس تحسن توقعات الإنتاج في ضوء تحسن الظروف المناخية في البرازيل.

«الخليج» يعلن الفائزين في حساب الدانة

أجرى بنك الخليج في 23 سبتمبر 2012 السحب الأسبوعي الثامن والثلاثين لحساب الدانة 2012، معلنا عن أسماء 10 فائزين حصل كل منهم على جائزة قدرها 1000 دينار والفائزون العشرة هم: منصور حمود الهاجري، مكية عبدالرضا حسين الميل، محمد خليل عيسى الصيرفي، علي صالح النجدي، عبدالعزيز تركي راشد الهنيدي، منيفة جربوع عرسان الشمري، مها عباس منصور علي، براك عبيد فهد زحيم السهلي، نواف حمد العلي، ليلى حمد عبدالله القحطاني.

ويحث بنك الخليج الجميع على فتح حساب الدانة أو زيادة الإيداعات ممن لديهم حساب الدانة، لتزداد فرصهم ويحالفهم الحظ في الفوز بالسحب على الجائزة الكبرى وقدرها مليون دينار، بالإضافة إلى السحب الأسبوعي الذي يمنح 10 فائزين جائزة وقدرها 1000 دينار لكل منهم.

ويتميز حساب الدانة من بنك الخليج بأنه بالإضافة إلى كونه حسابا يمنح جوائز نقدية، فهو يشجع العملاء أيضا على توفير المال، فكلما زاد المبلغ المودع وطالت مدة بقائه في الحساب زادت الفرص المتاحة للفوز.

كما يمنح حساب الدانة العديد من الخدمات المتميزة منها خدمة «بطاقة الدانة للإيداع الحصري» التي تمنح عملاء الدانة حرية إيداع النقود في أي وقت يناسبهم، إضافة إلى خدمة «الحاسبة» التي تمكن عملاء الدانة من حساب ما لديهم من فرص للفوز في سحب الدانة.

للمشاركة في سحوبات الدانة، يمكن للعملاء زيارة فروع بنك الخليج البالغ عددها 56 فرعا، أو التحويل المباشر عن طريق الخدمة المصرفية عبر الإنترنت، أو الاتصال بمركز خدمة العملاء على الرقم 1805805 للحصول على المساعدة.

كما يمكنهم زيارة موقع بنك الخليج الإلكتروني: www.e_gulfbank.com للحصول على جميع المعلومات المتعلقة بحساب الدانة.

الذهب يسجل أعلى مستوى في أسبوع بدعم من النفط وإسبانيا

سنغافورة ـ رويترز: سجل الذهب أعلى مستوى في أسبوع امس مواصلا مكاسبه للجلسة الثانية على التوالي، إذ هدأت خطط اسبانيا للإصلاح الاقتصادي مخاوف المستثمرين حيال الأوضاع المالية في منطقة اليورو كما قدمت أسعار النفط المرتفعة بعض الدعم.

والذهب الفوري في طريقه للارتفاع بنسبة 11,5٪ في الربع الثالث في أكبر مكسب من نوعه منذ الربع الثاني من 2010 بدعم من اجراءات التحفيز التي أعلنها مجلس الاحتياطي الاتحادي (المركزي الأميركي) والبنك المركزي الأوروبي في الآونة الأخيرة.

وبلغ السعر الفوري للذهب أعلى مستوى في أسبوع عند 1782,6 دولارا للأوقية (الأونصة) قبل أن ينخفض قليلا إلى 1781,59 دولارا للأوقية بحلول الساعة 0634 بتوقيت غرينتش في طريقه لتسجيل سادس أسبوع على التوالي من المكاسب وأقوى ارتفاع شهري منذ يناير.

وكان الذهب قد سجل أعلى سعر له على الاطلاق في سبتمبر من العام الماضي فوق 1920 دولارا للأوقية.

وزادت عقود الذهب الأميركية 0,2 ٪ إلى 1784,20 دولارا للأوقية.

وبين المعادن النفيسة الأخرى ارتفعت الفضة لأعلى سعر في أسبوع عند 34,85 دولارا للأوقية في سبيلها لتحقيق مكاسب فصلية بنسبة 27٪ وهي أكبر مكاسب فصلية تحققها منذ الربع الأخير من 2010.

وسجل البلاتين الفوري 1662,49 دولارا للأوقية وهو أعلى سعر له في أكثر من أسبوع. والمعدن النفيس في سبيله للارتفاع 8,5٪ هذا الشهر مسجلا مكاسب للشهر الثاني على التوالي. وتقدم البلاديوم 0,8٪ إلى 635,47 دولارا للأوقية.

برنت فوق 112 دولاراً مع انحسار المخاوف بشأن الطلب

سنغافورة ـ رويترز: ظلت أسعار خام برنت فوق 112 دولارا للبرميل امس، حيث خففت خطط الإصلاح الاقتصادي في إسبانيا قلق المستثمرين بشأن الأزمة المالية الأوروبية وجددت الآمال في تعافي نمو الطلب على النفط، كما حظيت الأسعار بدعم من مخاوف من توقف إمدادات من الشرق الأوسط. وارتفعت الأسهم الأوروبية والمعادن الصناعية والذهب بعد أن أعلنت إسبانيا ميزانية عام 2013 التي تضمنت تخفيضات في الإنفاق قد تمثل خطوة استباقية لتلبية شروط برنامج إنقاذ دولي.

لكن البعض يرى أن اسبانيا ليست إلا مشكلة واحدة من بين العديد من المشكلات التي يجب أن يتغلب عليها صانعو السياسة إذ مازالت التوقعات الكلية للمنطقة قاتمة وهو ما قد يحد من مكاسب النفط.

وارتفع مزيج برنت خام القياس الأوروبي 36 سنتا إلى 112,37 دولارا للبرميل بحلول الساعة 5,50 بتوقيت غرينتش ويتجه لتسجيل مكسب أسبوعي يبلغ 0,8٪ مقارنة مع انخفاض بنسبة 4,4٪ في الأسبوع السابق. وارتفع سعر الخام الأميركي الخفيف 46 سنتا إلى 92,31 دولارا للبرميل وقد يخسر 0,6٪ على مدى الأسبوع بأكمله.

تراجع مؤشر الاستهلاك بشكل كبير في أغسطس

ارتفاع الدين العام في فرنسا إلى 2,35 تريليون دولار

باريس ـ كونا: اظهرت احصائيات نشرت امس ان الدين العام المتنامي لفرنسا ارتفع بواقع 43,2 مليار يورو اي 55,5 مليار دولار في الربع الثاني من العام الحالي ليصل الى 1,83 تريليون يورو او 2,35 تريليون دولار بنسبة 91٪ من الناتج المحلي الاجمالي.

وذكر المعهد الوطني للاحصاء ان هذه الاحصائيات توضح الصعوبة التي تواجهها الحكومة الاشتراكية الجديدة في اسقاط الديون في الوقت الذي تحتاج للاقتراض من اجل الحفاظ على وضع الاقتصاد معتدلا.

واوضح المعهد انه مع ركود الاقتصاد والجهود الجارية لمعالجة العجز يبدو الاقتراض حتميا حتى لو منح المقرضون معدلات منخفضة للغاية للحكومة الفرنسية في اسواق السندات.

ولفت المعهد الى ان نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي ارتفعت بنسبة 1,7٪ في الربعين الاول والثاني من العام الحالي.

وقال رئيس الوزراء الفرنسي جان مارك ايرول ان مدفوعات الفائدة على هذا الدين تعد الاكبر في ميزانية حكومته متجاوزة بذلك الانفاق على التعليم والصحة والدفاع.

واضاف انه «تم التفاوض على 1,4 تريليون يورو تقريبا في مبلغ الدين العام على المدى الطويل وليس هناك ازمة فورية الا ان الاتجاه على المدى الطويل يبعث على القلق بسبب تسديد الفائدة المرتفعة بشكل عام».

وتقضي بنود معاهدة ماستريخت التي وقعتها دول الاتحاد الاوروبي في عام 1992 بأنه ينبغي الا يتجاوز الدين نسبة 60٪ من الناتج المحلي الاجمالي، الا ان سلسلة الازمات المالية والاقتصادية منذ عام 2008 منحت الدول في هذه المنطقة حرية التصرف.

وذكر المعهد الوطني الفرنسي للاحصاء ان مؤشر استهلاك الاسر الذي يعد عنصرا رئيسيا في النمو الاقتصادي تراجع بنسبة 0,8٪ في شهر اغسطس الماضي بعد ارتفاع بنسبة 0,4٪ في شهري يونيو ويوليو.

واوضح المعهد الذي نشر مجموعة من البيانات الاقتصادية عن الاقتصاد الفرنسي ان الانخفاض في استهلاك المنتجات البترولية ومعدات الاسر كانت العوامل الرئيسية لتراجع مؤشر الاستهلاك الرئيسي في فرنسا في سبتمبر الماضي.

واضاف انه «على الرغم من تشديد السياق الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة ظل استهلاك الاسر في فرنسا قويا نسبيا بسبب تراجع القدرة الشرائية وارتفاع معدلات البطالة».

واكدت مصادر حكومية ان عدد العاطلين عن العمل رسميا زاد عن ثلاثة ملايين شخص هذا الاسبوع ويقدر عدد الاشخاص الذين لا يملكون وظائف بساعات دوام كاملة بخمسة ملايين شخص تقريبا. وتأمل الحكومة الفرنسية ان يبلغ الناتج المحلي الاجمالي نسبة 0,3٪ هذا العام و0,8٪ في عام 2013.

..وتكشف عن موازنة عامة هي الأكثر صرامة في 30 عاماً

باريس ـ د.ب.أ: كشفت الحكومة الفرنسية النقاب امس عن موازنة عامة للبلاد هي الأكثر صرامة خلال ثلاثة عقود بهدف سد العجز البالغ 30 مليار يورو (38 مليار دولار) في ماليتها للعام القادم. يقول الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند انه سيتم سد الفجوة من خلال 20 مليار يورو تأتي من زيادة الضرائب مناصفة بين الأثرياء ورجال الأعمال و10 مليارات يورو اخرى يتم توفيرها من تجميد الإنفاق العام. تشمل الزيادة على الضرائب ضريبة مثيرة للجدل بنسبة 75٪ على أصحاب الدخل السنوي الذي يزيد على مليون يورو. تهدف الموازنة الأولى في عهد هولاند إلى خفض عجز الميزانية الفرنسية من 4,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي العام الحالي إلى 3٪ العام المقبل. وتستند الموازنة الى معدل نمو متوقع يبلغ 0,8٪.

اتحاد طلبة الكويت في بريطانيا يكرّم «بيتك»

كرم الاتحاد الوطني لطلبة الكويت ـ فرع المملكة المتحدة وإيرلندا بيت التمويل الكويتي «بيتك» تقديرا لمساهمته كشريك استراتيجي داعم للأنشطة الطلابية بمختلف المجالات والتخصصات خلال العام الحالي، وذلك في إطار المسؤولية الاجتماعية التي يحرص «بيتك» على تفعيلها لخدمة المجتمع وأبنائه بالداخل والخارج.

وتشمل الأنشطة التي دعمها «بيتك» خلال العام الحالي وتستمر حتى نهايته رحلة العمرة الرمضانية للطلبة، وكذلك تنظيم رحلات داخلية وخارجية لهم، بالإضافة إلى تنظيم اللقاء التنويري للمستجدين، وحفل المتفوقين والخريجين، والموقع الالكتروني للاتحاد الذي يعتبر القناة الأهم في التواصل مع الكويتيين الدارسين بالمملكة المتحدة، والمجلة الالكترونية الدورية، بالإضافة إلى عدد من الدورات وورش العمل المتنوعة. وقد زار وفد من الاتحاد «بيتك» والتقوا نائب مدير إدارة التسويق والعلاقات العامة سعيد توفيقي في إطار من التواصل والرغبة في تعزيز التعاون بين الاتحاد و«بيتك».

وتأتي هذه الخطوة استكمالا لدور «بيتك» في دعم شريحة الشباب وبالأخص في مجال طلب العلم، حيث ان «بيتك» يسعى دائما لتنويع الشرائح التي يتواصل معها، كما أن عددا كبيرا منهم يتلقون التعليم في الجامعات الكبيرة والتي لها سمعة طيبة على المستوى الدولي خاصة أن الجامعات البريطانية تصنف ضمن أهم الجامعات عالميا.

سعيد توفيقي إلى اليمين يتسلم تكريم الاتحاد لـ «بيتك»

الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن سيتقلص في 2013

نيويورك ـ رويترز: قال وزير الصناعة والتجارة الأردني شهيب عماري ان الأردن يتوقع انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر العام المقبل قبل ان يتعافى.

وقال العماري في مقابلة على هامش منتدى التحالف الاقتصادي الدولي ان اقتصاد الأردن تضرر جراء الاحتجاجات التي شهدتها المنطقة وتوقف إمدادات الطاقة في ظل الربيع العربي.

وأضاف: أحدث رقم في ذهني اليوم فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر خلال 2011 يقل قليلا عن ملياري دولار».

وتابع: «أتوقع ان يبلغ 1,5 مليار دولار في 2013 أو ما بين مليار دولار و1,5 مليار دولار، وقد يتضاعف هذا الرقم الى مثليه في 2014.

وقال العماري ان الاقتصاد الأردني تأثر بالاضطرابات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط التي قلصت إيراداته من السياحة بينما أثرت الأزمة المالية العالمية على القطاع المالي الأردني.

ووافق مجلس ادارة صندوق النقد الدولي في أغسطس على قرض بقيمة ملياري دولار للأردن الذي تدهور وضعه المالي بسبب الاحتجاجات الإقليمية واضطر لاستخدام النفط باهظ التكلفة بدلا من الغاز لتوليد الكهرباء بسبب انقطاع الإمدادات من مصر.